



اللجنة التوجيهية المعنية بتحقيق هدف التنمية
المستدامة الرابع الخاص بالتعليم حتى العام 2030

الاجتماع الافتراضي حول "حماية الاستثمار في التعليم
في أعقاب أزمة فيروس كورونا المستجد"

4 يونيو 2020

كلمات الترحيب التي ألقاها الرئيسان المشتركان

السيدة ستيفانيا جيانيني، المديرية العامة المساعدة لشؤون التعليم في منظمة اليونسكو

أكدت المديرية العامة المساعدة في مستهل الاجتماع أن وباء كورونا المستجد قد انتقل إلى مرحلة جديدة، مشيرة إلى أنه في الوقت الذي يتم فيه تخفيف إجراءات الحظر وإعادة فتح المدارس تدريجياً، فإن نحو 1.2 مليار طالب لا يزالون متأثرين بالإغلاق في أكثر من 140 بلداً. وأكدت جيانيني أن عالم التعليم الذي تغير بشكل جذري اليوم لا يزال يعتمد إلى حد كبير على بدائل التعلم عن بعد. ومع عدم قدرة أكثر من 457 مليون طالب في الوصول إلى

منصات التعلم عبر الإنترنت وعدم وجود خيارات أخرى لمتابعة تعليمهم، فإن أوجه عدم المساواة تزداد عمقاً وشدة، وهو ما يهدد مستقبل الأجيال الشابة ويعرضها للخطر. والواقع أن الأزمة الصحية التي سببها فيروس كورونا توشك في حد ذاتها أن تؤدي إلى أزمة إنسانية وتعليمية كبيرة، الأمر الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات جماعية واستراتيجية عاجلة.

وحذرت المديرية العامة للمساعدة لشئون التعليم من أنه من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بشكل حاد، وهو ما يدعو الحكومات في مختلف أنحاء العالم إلى بناء أنظمة تعليم وطنية مرنة قادرة على الصمود، خاصة من خلال الاستفادة من موجة الابتكارات التي ظلت تعمل على تحويل التعليم والتعلم على مدى الأشهر الماضية. وأكدت أنه لضمان استمرارية التعلم فإن حماية الاستثمار في التعليم وفتح مصادر تمويل جديدة يعد أمراً بالغ الأهمية. وشددت في ختام حديثها على أن جميع أوجه الاستجابة للوباء تتطلب من الجميع الوحدة والتضامن والشراكة وأشكالاً جديدة من التعاون من أجل توحيد القوى كما تتطلب شن حملة عالمية للحفاظ على استمرارية التعلم في مقدمة الأجندات السياسية وفي المجتمع بشكل عام.

السيد كازوهيرو يوشيدا، الرئيس المشترك للجنة التوجيهية المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى العام 2030 (اليابان)

أكد السيد يوشيدا أن المجتمع الدولي يمر بمرحلة حرجة بانتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، حيث يتعرض التعليم إلى خطر التخلف عن الركب. وحذر من أن خطر العمل الأتاني المنفرد في أوقات الأزمات يكون كبيراً وشدّد على أن أكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً هي الأكثر عرضة لخطر النسيان. كما أكد على ضرورة أن تواصل اللجنة التوجيهية العمل مع شركائها لإقناع الحكومات بإعطاء الأولوية لمن هم في أمس الحاجة إليها، وأن تدعو إلى مركزية التعليم من أجل تنفيذ أجندة 2030 برمتها. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز السيد يوشيدا أن الموارد المتاحة نادرة بالفعل وبالتالي يجب أن تستخدم بكفاءة. وأخيراً، دعا السيد يوشيدا اللجنة التوجيهية إلى أن تنظر إلى جائحة كورونا كفرصة للاستفادة من الابتكار والمعرفة والتكنولوجيا من أجل تحويل التعليم بشكل حقيقي وتعزيز مرونة أنظمة التعليم الوطنية.

كلمة رئيسة للسيد غوردون براون، مبعوث الأمم المتحدة الخاص للتعليم العالمي

أكد السيد براون أن المجتمع الدولي يواجه حالياً عدواً مشتركاً ومرضاً مشتركاً، وتحدياً اقتصادياً واجتماعياً مشتركاً في شكل ركود عالمي، وكلها أمور تدعو إلى استجابة عالمية مشتركة. وشدد في هذا الصدد، بشكل خاص على أهمية وضع خطة اقتصادية للتعافي يجب أن تكون في جوهرها خطة لانعاش التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، أشار المبعوث الخاص إلى أن حدة الفجوة الرقمية أصبحت واضحة في سياق الوباء، حيث حُرِمَ عددٌ كبيرٌ جداً من الناس من حقهم في التعليم وحلت العواقب الوخيمة بالفئات الأكثر ضعفاً.

وأكد السيد براون أنه يتعين على جميع أصحاب المصلحة اليوم أن يقوموا بدورهم لضمان أن المجتمع الدولي قادرٌ على تمويل أهداف التنمية المستدامة ودعم المحتاجين. وشدد على أن الأمل يتضاءل عندما لا يستطيع الأطفال والشباب التخطيط للمستقبل والإعداد له لأنه لا توجد مدراس يذهبون إليها، مؤكداً أن إغلاق المدارس له عواقب وخيمة، تؤدي إلى زيادة عامة في انخراط الأطفال في العمل والزواج والاتجار بهم. وأكد أيضاً على أنه عند عودة الأطفال إلى المدرسة، سيتعين تنظيم المدارس بشكل مختلف للاستجابة لواقع جديد. وبوجه عام، ستكون الاحتياجات في مجال التعليم أكبر، مما يتطلب حشد موارد إضافية.

وفيما يتعلق بآثار الأزمة على التعليم، حدد المبعوث الخاص خمس طرق لتضرر التعليم من جراء جائحة فيروس كورونا المستجد:

- 1- أن التعليم قد لحق به الضرر بسبب توقف النمو أو تراجع.
- 2- انخفاض العائدات الضريبية في كل بلدان العالم تقريباً.
- 3- المال المتوفر للخدمات العامة قليل.
- 4- المساعدات المقدمة من أجل التعليم ليست متاحة كما كانت في الماضي في بعض البلدان، وذلك لأن هذه البلدان بحاجة إلى الإنفاق على الصحة وشبكات الأمان الاجتماعي.
- 5- إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد خضعا لضغوط كبيرة، فضلاً عن بنوك التنمية الإقليمية وجميع مرافق التنمية المتعددة، وذلك لأن هذه البنوك مطالبة بالإنفاق على الصحة وشبكات الأمان الاجتماعي، الأمر الذي يعرض التعليم لخطر التخلف عن الركب.

وبالنظر إلى هذه الحقائق، أوضح السيد براون أن العام الماضي وربما هذا العام، كان من المقرر إنفاق 1.2 تريليون دولار أمريكي في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل على التعليم. ومن المرجح أن ينخفض هذا الرقم في ظل الظروف الحالية إلى 1.1 تريليون دولار، وهو ما يعني انخفاض بنسبة 10% تقريباً في ميزانية التعليم. وهذا الانخفاض يعدّ كبيراً في البلدان ذات الدخل المتوسط (يعادل 96 مليار دولار أميركي) وأقل في البلدان ذات الدخل المنخفض (2 مليار دولار) ولكنه يعني أن أقل من 200 دولار سنوياً يتم إنفاقه على تعليم الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض.

وبالانتقال إلى حلول ملموسة، شدد المبعوث الخاص على ضرورة إقناع الحكومات والجهات المانحة بأنه لا ينبغي لها أن تخفض من ميزانية التعليم لمساعدة خدمات الصحة وخدمات الحماية الاجتماعية في البلدان الفقيرة. فضلاً عن ذلك فإن تخفيف أعباء الديون عن البلدان الأشد فقراً في العالم لا بد وأن يكون جزءاً مركزياً من حل الأزمة، بشرط تخصيص الموارد للصحة والتعليم. كما دعا السيد براون إلى تعزيز الأموال التي تذهب إلى البنك الدولي

والمصارف الإنمائية الإقليمية، وكذلك المؤسسات التي تتعامل مع التعليم، لتجنب خفض التمويل في مجال واحد، مثل التعليم، والإنفاق على شبكات الصحة والسلامة الاجتماعية. وأضاف إن حجم الأموال التي تحتاج إليها البلدان الأكثر احتياجاً يتطلب إنشاء أموال دولية جديدة يمكن الوفاء بها بقرار من مجلس صندوق النقد الدولي لزيادة حقوق السحب الخاصة. واقترح في هذا الصدد تخصيص تريليون دولار إضافي، لتحسين أنظمة التعليم في البلدان الأشد فقراً.

وفي ختام حديثه، أقر السيد براون بأنه في سياق الوباء، حيث تكون الصحة وشبكات الأمان الاجتماعي من أول الأشياء التي يتم تدميرها، فإن عامة الناس ينظرون إلى الإنفاق على أي مجال آخر يمثل مشكلة. وأكد براون على ضرورة تغيير هذه العقلية حتى يدرك الناس أن الإنفاق على التعليم ليس مشكلة بل هو الحل الفعلي. وفي هذا الصدد، أبرز المبعوث الخاص أن الاستثمار في التعليم يزيد من المعلومات والمعارف المتعلقة بالصحة، فضلاً عن زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للبلدان للعودة إلى النمو في أسرع وقت ممكن، والمساهمة في إنشاء مجتمعات أكثر تماسكاً حيث تتاح الفرصة لكل فرد لتنمية مواهبه. وبهذه الروح، أكد السيد براون على ضرورة موافقة زعماء العالم على جعل الاستثمار في التعليم أولوية في صميم أي استراتيجية اقتصادية واجتماعية لتحقيق التعافي، محذراً من أن تكاليف التقاعس عن هذا الأمر قد تكون باهظة.

الجزء الأول: تخفيف تأثير الأزمات الاقتصادية على تمويل التعليم المحلي في أعقاب جائحة كورونا

أسئلة المناقشة:

- 1- ما الدروس المستفادة من الأزمات السابقة والتي يمكن للبلدان أن تفكر فيها للحد من التأثير السلبي على تمويل التعليم (العام والخاص على حد سواء)؟
- 2- ما الاستراتيجيات والأولويات التي تنتظر فيها الحكومات لحماية وحشد التمويل المحلي من أجل إنعاش التعليم في مرحلة ما بعد جائحة كورونا وتحقيق المزيد من التنمية (إعادة البناء بشكل أفضل)، وخاصة بالنسبة للمتعلمين المحرومين والأشد ضعفاً؟

عرض تقديمي من السيدة يانو ساتوكو، أخصائية البرامج في شعبة السياسات ونظم التعلم مدى الحياة - اليونسكو

بدأت السيدة يانو عرضها التقديمي بمخطط تفصيلي للتجارب التي خلفتها الأزمة المالية في العام 2008، موضحة أن الأزمة كان لها تأثير شديد على الناتج المحلي الإجمالي العالمي، الأمر الذي أدى إلى "تراجع كبير" في عامي 2008 و2009، فضلاً عن تباطؤ النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وفيما يتعلق بالإنفاق على التعليم بعد الأزمة الاقتصادية في عام 2008، فإن النتائج التي توصلت إليها دراسة أجرتها اليونسكو في عام 2009 على اثنتي عشرة دولة أشارت إلى أن ميزانية التعليم كانت في أعقاب الأزمة مرنة من حيث حصة التعليم في الإنفاق الحكومي. وبشكل عام، كانت التأثيرات المترتبة من أزمة 2008 على التعليم أكثر وضوحاً على مستوى الأسر، حيث واجهت الأسر الضعيفة صعوبات في تلبية التكاليف المدرسية وزيادة إجمالية في تغيب التلاميذ عن الدراسة، وتسربهم من المدارس، وانخراط الأطفال في سوق العمل.

وبالانتقال إلى التأثير المحتمل لجائحة كورونا أوضحت السيدة يانو أنه حتى لو حافظت البلدان على الحصة المخصصة من ميزانيتها الحالية للتعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الموارد المتاحة ستنخفض بمقدار 210 مليار دولار أمريكي في العام 2020 مقارنة بما كان متاحاً قبل الجائحة. وإذا ما خفضت هذه الحصة بنسبة 5% فقد ترتفع الخسائر إلى 337 مليار دولار. ومع استمرار ازدياد الأثر الاقتصادي للوباء، من المرجح أن يستغرق الانتعاش وقتاً أطول ويتطلب حشد موارد إضافية من أجل: (1) اتخاذ تدابير للسلامة والمرافق الصحية و (2) توفير برامج إعادة الالتحاق بالمدارس والبرامج العلاجية و (3) الحيلولة لمنع عودة ظهور الوباء. ومن أجل الاستجابة بفعالية للخدمات الاقتصادية المترتبة على وباء كورونا، فإن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة من جانب الحكومات على عدة جبهات.

وفي ختام عرضها، قدمت السيدة يانو مجموعة من التوصيات الملموسة المتعلقة بالسياسة العامة، والتي يمكن من خلالها تخفيف تأثير الأزمة الحالية:

على المدى القصير:

- يجب تقييم تأثير وباء كورونا على تمويل التعليم على احتياجات كل من الحكومات والأسر على السواء
- يجب توفير الدعم للفئات الأكثر ضعفاً
- لا بد من الضغط على الحكومات لدعم التعليم من خلال حزم التحفيز.

على المدى المتوسط:

- يجب الحفاظ على ميزانية التعليم
- لا بد من تطوير أنظمة تمويل تعليمية أكثر مرونة، خاصة من خلال دمج آلية تمويل الطوارئ في النظام الوطني لتمويل التعليم.

على المدى الطويل:

- يتعين على الحكومات أن تستثمر في التحول طويل الأجل لأنظمة التعليم استناداً إلى الدروس المستفادة والابتكارات التي نشأت عن الأزمة.

السيد بابلو جينتيلي، سكرتير التعاون التعليمي والإجراءات ذات الأولوية، وزارة التعليم - الأرجنتين

أبرز السيد جانتيلي أن العالم يواجه تحديات كبيرة، مؤكداً أنه في أعقاب هذا الوباء لن تعود الأمور إلى طبيعتها. ودعا إلى اتخاذ إجراءات فورية على أساس مبدأ التضامن والإبداع، مؤكداً أن الأزمة قد كشفت في مختلف البلدان عن أوجه كبيرة من عدم المساواة في مجال التعليم، وأن إغلاق المدارس قد أثر على الفئات الأكثر فقراً بصفة خاصة. وشدد كذلك على أنه لا يمكن تأجيل تمويل السياسات التعليمية العامة، مؤكداً أن الأزمة المالية لا يمكن أن تكون ذريعة لخفض الاستثمار في التعليم. وأكد جانتيلي على أن الحفاظ على ميزانيات التعليم في المستويات الحالية لن يكون كافياً، لأن إعادة فتح المدارس يجبر الحكومات على ضمان حماية صحة المجتمع، واحتياجات التعليم للجميع، وظروف عمل المعلمين حماية كافية. وشدد على أنه لا ينبغي اعتبار الحالة الراهنة حالة طوارئ مؤقتة، مؤكداً على أن الالتزام الطويل الأجل سيكون مطلوباً للتغلب على التحديات القائمة ووضع الأسس لمستقبل مستدام.

وفي إشارة إلى التجربة الأرجنتينية، أفاد السيد جانتيلي بأن الحكومة وضعت خطة متنوعة لدعم التعليم العام، تتضمن بشكل خاص برنامج "سبجيموس ايديوكاندو" الذي يركز على توفير التعليم أثناء إغلاق المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف الحكومة الأرجنتينية على وضع اتفاقية وطنية رئيسية لإعادة فتح المؤسسات التعليمية. وأخيراً، تعمل الأرجنتين أيضاً بشكل وثيق مع منظمة اليونسكو لإنشاء بوابة للموارد التعليمية على شبكة الإنترنت في أميركا اللاتينية ودعم إنشاء منصة للتعاون بين وزارات التربية والتعليم في المنطقة.

السيدة نيلي ميريت، وزارة التربية والتعليم - كينيا

أفادت السيدة ميريت بأن الحكومة تمول التعليم في كينيا بنسبة 53%، يليها في ذلك الآباء الذين يساهمون بنسبة 33%. وفي سياق وباء كورونا المستجد، تحول التمويل الحكومي من القطاعات غير الأساسية إلى القطاعات الأساسية مثل الصحة والسلامة الاجتماعية والأمن. ونتيجة لهذا، فقد بلغ تمويل التعليم أدنى مستوياته، مما أثر بشكل كبير على المدارس العامة. ومن ناحية أخرى، تواجه المدارس الخاصة تحديات كبرى أيضاً، حيث يعتمد دخلها على الرسوم المدرسية التي تدفعها الأسر. وفي ضوء الأزمة المالية الحالية، يتعرض المعلمون العاملون في تلك المدارس لخطر كبير يتمثل في فقدان وظائفهم، إذ لم يتم دفع رواتبهم منذ بداية إغلاق المدارس في شهر مارس.

وبالانتقال إلى الدروس الرئيسية المستفادة من هذه الأزمة، أكدت السيدة ميريت على أهمية السرعة والمرونة في آن واحد لتعديل البرامج والسياسات والموارد والمحافظة التعليمية لدعم الاحتياجات التعليمية الأكثر إلحاحاً لدى المتعلمين. وفي هذا الصدد، أوضحت أهمية إعطاء الأولوية للتأثير قصير الأجل، ولا سيما من خلال دعم التعلم عن بعد، وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي، فضلاً عن دعم المدارس لضمان الامتثال للصحة والسلامة مع إعادة فتح المدارس. وقد شددت السيدة ميريت على أن الحوار والتنسيق المكثف في مجال السياسات بين جميع أصحاب المصلحة سيكون أمراً أساسياً لدعم الحكومات في تحويل أولويات ميزانياتها استجابة لهذه الاحتياجات الحرجة، وللمساعدة أيضاً في إعادة البناء بشكل أفضل، وتحسين وابتكار نظم جديدة في التعليم والتدريب وتعزيز التأهب الشامل للآزمات في المستقبل. وبهذه الروح نفذت الحكومة الكينية سلسلة من التدخلات المستهدفة. وتتضمن الخطة الأخيرة خطة الاستجابة لوباء كورونا، واستراتيجية للانتعاش الاقتصادي تغطي كافة القطاعات، وهي الخطة التي يجري إعدادها حالياً، وحزم التحفيز الاقتصادي، فضلاً عن الدعم النشط لتحالف التعليم العالمي التابع لليونسكو من أجل الاستجابة لوباء كورونا.

السيد نيبوموسينو مالوان، وكيل وزارة التعليم - الفلبين

أكد وكيل الوزارة السيد مالوان مجدداً أن الأزمة السابقة لم تهيئ المجتمع الدولي لأزمة من طبيعة وباء كورونا. وأن التباعد الجسدي وحظر التجوال اللذين كانا جزءاً رئيسياً من سياسة احتواء الوباء قد أدبا إلى تعطيل كافة عمليات القطاعات الاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى تنافس شديد على الموارد فيما بين القطاعات والوكالات الحكومية، من أجل تدابير الانتعاش والتكيف. وأضاف السيد مالوان إن التعليم في هذه المنافسة الشديدة سيكون في وضع غير ملائم بالنسبة لظهور العوامل الصحية والاجتماعية المحركة للانتعاش الاقتصادي. وأكد أن التحدي الذي يواجه قطاع التعليم يتمثل في الدفاع عن استمرارية التعلم وإظهار أن القيام بذلك هو استثمار مهم للغاية وليس مجرد استجابة طارئة.

وفي إشارة إلى استراتيجية وزارة التعليم الفلبينية في الأزمة، شرح وكيل الوزارة أن أولوية وزارته تتلخص في حماية ميزانية التعليم من خلال التأكيد على أنه يمكن ضمان استمرارية التعلم بطريقة آمنة. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو الوزارة إلى الاعتراف بأن تمويل التعليم في سياق الوباء ليس مجرد استجابة طارئة بل هو استثمار ضروري للتحوّل الشامل للتعليم في المستقبل. وأخيراً، تعمل الوزارة بنشاط على تعزيز الشراكات، مع التركيز بشكل خاص على البعد المتعلق بالمساواة في تمويل التعليم من أجل الوصول إلى الفئات الأضعف والأكثر تهميشاً.

سلط السيد سافيدرا الضوء على الطبيعة غير المسبوقة لوباء كورونا مؤكداً أن المجتمع الدولي لم يتعرض من قبل لصدمة مزدوجة في التعليم كما هو الحال اليوم. وأوضح أن تفرد الأزمة الحالية يكمن في أن العالم يواجه إغلاق المدارس في جميع البلدان تقريباً ويعاني في الوقت نفسه من ركود اقتصادي كبير. وأوضح سافيدرا أن هذه الصدمة المزدوجة التي تعرضت لها دول العالم كافة في الوقت نفسه، قد وأدت في الواقع صدمة ثلاثية على الجانب المالي: فالميزانيات العامة والدخل المتاح للأسر مقيد، ومن المرجح أن يتم خفض المساعدات المالية. وعلى هذا فإن جيئات القتال التي يخوضها مجتمع التعليم متعددة، الأمر الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة على كافة المستويات.

وأعرب السيد سافيدرا عن قلقه من أنه حتى لو تمت حماية ميزانيات التعليم في المدى القصير فإن الحكومات ستضع، في الأمد البعيد، تدابير تقشف من المرجح أن تكون لها انعكاسات خطيرة على الإنفاق على القطاع الاجتماعي. علاوة على ذلك، شدد على ضرورة العمل في أوجه القصور في الإنفاق على مجال التعليم في جميع البلدان من خلال ائتلاف من وزراء التعليم ووزراء المالية يجمع بين القوى لضمان أن يكون الإنفاق في مجال التعليم فعال بقدر الإمكان، وليس محمياً فحسب بل إنه تزداد أيضاً. كذلك ذكر السيد سافيدرا أنه من المهم إدراك أن الاستثمارات التي تقوم بها الحكومات اليوم للتخفيف من آثار الأزمة على التعليم، لا سيما تعطل التعلم، هي أمر ضروري للعودة إلى المسار الصحيح ومعالجة الفجوة الرقمية. وبهذه الروح، حذر السيد سافيدرا من أن تكلفة التناقص عن العمل ستكون كبيرة. وأكد على أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية حقيقية في الاستثمار في رأس المال البشري وتعليم الشباب الذين سيدفعون الديون المتكبدة جزاء وباء كورونا، محذراً من أن هؤلاء الشباب لا ينبغي أن يكونوا ضحايا للأزمة بفقدانهم تعليمهم.

السيد رفعت الصباح، رئيس الحملة العالمية للتعليم

حذر السيد الصباح في مداخلة من أنه على الرغم من العواقب الخطيرة التي تترتب على حالات الطوارئ الصحية، فإنها لم تلق دائماً نفس الاهتمام الذي تحظى به الكوارث والصراعات، بل إنها في الواقع لا تقدم في كثير من الأحيان كأمثلة على الاستجابات الإنسانية الجيدة. وشدد على أنه بغض النظر عن نوع الطوارئ، فإنه يجب الاعتراف بالحق في التعليم، وحمائته وضمائنه في جميع الأوقات من جانب الحكومات والمجتمع الدولي ككل.

كما أكد السيد الصباح أنه من أجل حماية وحشد التمويل المحلي من أجل إنعاش التعليم عقب جائحة كورونا واستئناف التنمية، ينبغي اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والعالمي لفتح موارد إضافية. وشدد على أن الحلول الفورية يجب أن تشمل تخفيف عبء الديون وزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية. فضلاً عن ذلك فقد دعا السيد الصباح إلى إلغاء أقساط الديون الخارجية التي تدفعها البلدان ذات الدخل المنخفضة من أجل الحد من مخاطر الديون وفتح الأموال في ميزانيات البلدان النامية. وأكد أخيراً على أهمية دعم وزيادة ميزانيات التعليم الوطنية، وتمويل المدارس العامة، ودعم المعلمين، وتقديم المساعدة الإنمائية للتعليم طيلة فترة انتشار الوباء، والأزمة الاقتصادية التي ستليها

مناقشة

السيد عبد السلام الجوفي، مستشار بمكتب التربية العربي لدول الخليج

- هناك اتفاق عام على أن العالم يواجه في الوقت الراهن أزمة كبرى تتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة. من المفترض أن يقوم باتخاذ تلك الإجراءات، كيف يتم ذلك؟

رداً على هذا السؤال، أكد السيد براون على ضرورة قيام المجتمع الدولي بجمع موارد إضافية، مشيراً إلى أن الاستثمار في التعليم يشكل جزءاً من مسؤولية المجتمع الدولي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد على أنه ينبغي لكل بلد أن يحافظ على الميزانية المحلية للتعليم وأن يزيد هذه الميزانية إذا لزم الأمر. وأكد على ضرورة دعم البلدان النامية دعماً نشطاً في هذه الجهود. وأكد براون أنه من الضروري، لمعالجة الأزمة، جمع المزيد من الأموال الدولية، وزيادة سقف المنح والإقراض للبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، وتنفيذ برنامج لتخفيف الديون، من أجل السماح للبلدان بإنفاق الأموال على التعليم الآن. وأخيراً، أشار إلى أن الرسالة الرئيسية التي وجهتها حركة "حياة السود مهمة" الأخيرة تتلخص في ضرورة الاعتراف بأهمية كل شخص على حدة، وأكد على أن التعليم يشكل أهمية بالغة حقاً بالنسبة لمستقبل كل الشباب.

كما اقترح السيد الجوفي إعداد تقريراً لتوثيق تأثير الخسائر في التعلم.

السيد سيغور بيرغان، رئيس قسم التعليم في مجلس أوروبا

- يشكل الإدماج الاجتماعي جزءاً أساسياً في جودة التعليم، ويشمل ذلك توفير فرص التعليم للاجئين والنازحين. كيف لنا أن نقنع الحكومات بأن الإدماج يجب أن يكون على رأس جدول الأعمال في وقت نرى فيه ردود الفعل الشعبية تتصاعد ضد اللاجئين؟
- لقد سلطت الأزمة الحالية الضوء بوضوح على أن التنمية الأوسع نطاقاً لثقافة الديمقراطية تشكل جوهر التعليم. كيف يمكننا إقناع الحكومات بأن هذا هو ما يجب أن يهدف التعليم إلى تحقيقه؟

أشار السيد براون إلى أن نصف الأطفال اللاجئين والنازحين في العالم لم يكونوا منخرطين في المدارس قبل جائحة كورونا، وأن مبادرة "التعليم لا يمكن أن ينتظر" قد أنشأت للاستجابة لحالات الطوارئ من هذا النوع لضمان حصول كل طفل على فرصة في التعلم. وبالنظر إلى ما يحدث في سوريا، أوضح السيد براون أن تعليم لاجئ سوري واحد في لبنان وتركيا والأردن، أو حتى داخل سوريا نفسها، قد يصل إلى 500 دولار أمريكي في السنة، لا سيما من خلال استخدام نظام الورديتين. وأوضح أنه إذا جاء هذا الطفل إلى ألمانيا أو إلى بلجيكا أو إلى بلجيكا فإن تعليمه سيتضاعف إلى عشرة أضعاف ويبلغ 5000 دولار أمريكي في السنة. وعلى هذا الأساس، أكد السيد براون على أهمية بناء المرافق في المناطق المجاورة للبلدان المتضررة من الأزمات. وأكد أن هذا يتطلب من المجتمع الدولي، وخاصة الدول الغربية، حشد المزيد من الموارد الإضافية.

الصين - السيد تشانغوي كين، الأمين العام للجنة الوطنية الصينية لليونسكو

أكد السيد كين على أهمية إقناع الحكومات بإعطاء الأولوية للتعليم لأن جميع القطاعات ستحتاج إلى موارد مالية إضافية في سياق الأزمة الحالية، وكذلك في أعقابها. وأكد على ضرورة وضع التعليم على رأس كل الأجندة، حيث يلعب دوراً مركزياً في مرحلة الانتعاش والتعافي. وأكد السيد كين على أهمية حماية الحق في التعليم لجميع المتعلمين لا سيما من هم أكثر ضعفاً. كما أشار إلى أهمية التعليم والتدريب الحرفي لإعادة توفير المهارات والوظائف في سياق الأزمة الحالية

السيدة فيكتوريا إيبوي - ممثلة الشباب في مؤسسة الطفل الأفريقي

قدمت السيدة إيبوي بياناً مشتركاً أعده مجتمع الشباب العالمي، وأكدت فيه على أن "الشباب والطلاب هم أول من يتأثر بهذه الأزمة ويجب أن يكون لهم صوت في تحديد مستقبلهم التعليمي". ويحدد البيان المشترك اثنين من التحديات والفرص لأصحاب المصلحة للعمل مع الشباب. وكما أكدت على أن الأزمة تشكل فرصة لإعادة تعريف أهمية التعليم وإعطاء الأولوية للاستثمار في الشباب". ويقدم بيان الشباب دعوة من تسع نقاط عمل للحكومات والمانحين وصناع القرار، بما في ذلك دعوة القادة والزعماء إلى السعي إلى تحقيق هدف "BetterNormal" كونها مبدأ رئيساً.

الجزء الثاني:

الحفاظ على المساعدات المقدمة للتعليم - تسريع التقدم نحو هدف التنمية المستدامة الرابع في مرحلة التعافي من كورونا

أسئلة المناقشة:

- 1) ما التأثيرات المتوقعة والمحتملة على المساعدات المقدمة للتعليم في أعقاب أزمة كورونا؟
- 2) ما الفرص والأساليب المبتكرة للحفاظ على المساعدات التعليمية وزيادتها؟

عرض دراسة أولية حول تأثير جائحة كورونا على المساعدات المقدمة للتعليم من خلال التقرير العالمي لرصد التعليم والبنك الدولي - السيد مانوس أنطونينيس، مدير التقرير العالمي لرصد التعليم

عرض السيد أنطونينيس الاتجاه في المساعدة المقدمة للتعليم قائلاً إنه وعلى الرغم من عودة النمو في فترة ما بعد 2015 والتي وصلت إلى أعلى مستوى تاريخي حيث بلغت 15.6 مليار دولار أمريكي في عام 2018، إلا أن حصة التعليم في إجمالي المساعدات قد انخفضت بشكل كبير خلال العقد الأول من القرن الحالي، حيث بلغت 10.8% فقط في عام 2018. كانت الأزمة المالية العظمى في عام 2008 مرتبطة بالتراجع والتأخر في المساعدات واستغرق انتعاش المساعدات المقدمة إلى التعليم وقتاً أطول في الأساس بسبب تناقص حصة هذه المساعدات. ولم يحصل التعليم الأساسي والثانوي إلا على 6.3% من المساعدات المباشرة بخلاف توصية التقرير العالمي لرصد التعليم بأن يكون مستوى المساعدة المالية لسد الفجوة المالية الحرجة في حدود 10% على الأقل.

مع توقع صندوق النقد الدولي بأن تخلف جائحة كورونا تأثيراً أكبر على الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم (-6.2%) مقارنة بالأزمة المالية العظمى لعام 2008 (-3.2%) أكد السيد أنطونينيس أن انخفاض المعونة المقدمة للتعليم أمر محتمل للغاية ولكنه ليس حتمياً إذا حافظت البلدان المانحة على حصة التعليم في إجمالي المساعدات، إن لم تزد، واستجابت بمزيد من المرونة والدعم المقدم إلى خطط قطاع التعليم الوطني لزيادة فعالية المساعدة.

السيدة أليس أولبرايت، المدير التنفيذي للشراكة العالمية للتعليم

أكدت المديرية التنفيذية للشراكة العالمية للتعليم أنه ومن أجل المساعدة في إعادة بناء النظم التعليمية في أعقاب أزمة كورونا، ستعمل الشراكة بشكل وثيق مع المجتمع الدولي لحماية الاستثمار في التعليم وتحسين استخدام ميزانيات التعليم المحلي وتعزيز المساعدات الدولية للمساعدة في سد الفجوات. ومن المرجح أن يصاب الإنفاق على التعليم بالركود في ظل إعطاء البلدان الأولوية لقطاعات الصحة والحماية الاجتماعية. وحتى لا تتحول الأزمة الصحية الحالية إلى أزمة تعليمية طويلة الأجل ينبغي لقرارات التمويل ألا تتحول إلى خيار المفاضلة بين الصحة أو التعليم. وينبغي أن يكون التعليم في صميم الاستجابة لجائحة كورونا لأن الاستثمار في التعليم من شأنه أن يمكّن الاقتصادات من إعادة فتح أبوابها والحيلولة دون اتساع البون وعدم المساواة بين المتعلمين والمساعدة في تحقيق نتائج أفضل للأطفال الفقراء والشابات والفتيات.

ومع ضيق الموارد والميزانيات المحلية، شددت السيدة أولبرايت على ضرورة التركيز على الكفاءات من خلال معالجة معدلات التكرار المرتفعة والهدر في المشتريات والتأكد من أن المعلمين يتقاضون رواتبهم بشفافية وفي الوقت المناسب. ولأن كل دولار يذهب إلى سداد الديون هو في الواقع دولاراً مقتطعاً من ميزانية التعليم، فقد حثت السيدة أولبرايت على تعليق المزيد من الديون، مع إعادة هيكلتها وتخفيف أعبائها عن البلدان ذات الدخل المنخفض. علاوة على ذلك، قالت يتعين علينا أن نثبت للمجتمع الدولي أن الاستثمار في التعليم الآن يعمل على بناء القدرة على الصمود في المستقبل. وقد قدمت الشراكة العالمية من أجل التعليم مؤخرًا دعماً مالياً سريعاً ومرناً بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لدعم استجابة البلدان للتعليم ضد جائحة كورونا والتعافي منها، بيد أن هذا يشكل قطرة في محيط نظراً للثغرات المالية القائمة. لذلك فإن الشراكة العالمية من أجل التعليم ملتزمة بالعمل مع الآخرين في الدعوة إلى زيادة المساعدات الدولية واستدامتها إلى جانب الاستخدام الفعال للتمويل المحلي مع التركيز على أفقر البلدان والسكان وأشدهم ضعفاً.

السيد فهد السليطي، المدير التنفيذي لمؤسسة التعليم فوق الجميع (EAA)

سلط السيد السليطي في معرض حديثه عن حجم الاحتياجات في البلدان النامية، الضوء على أهمية "اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات" الذي اقترحه دولة قطر وتم اعتماده مؤخراً، وأشار إلى أن الصراع والعنف لم تخف حدتهما في ظل وباء كورونا، وأن قدراً كبيراً من المساعدات موجه إلى نظم التعليم المتأثرة بالأزمات. وقال إن الصراع والعنف لا يتناقضان ولا يمكننا حماية الاستثمارات وتقديم الدعم للمدارس المتضررة من جراء ذلك بدون وجود آليات حماية قوية. وشدد السليطي على التزام المؤسسة بالتعاون المتعدد الأطراف والدعوة للحفاظ على مساعدات التنمية الرسمية للتعليم. وأن المؤسسة تقوم بتوحيد القوى مع بنوك التنمية في الجهود الرامية إلى زيادة التمويل.

السيد مايكل وارد، كبير محللي السياسات، في مديريةية التعليم والمهارات - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أشار السيد مايكل وارد إلى أن 90% من المساعدات تأتي من دول لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأكد على أن نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي سينخفض في عام 2020 في كل بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهذا الأمر من شأنه أن يفرض ضغطاً على ميزانيات المساعدات لديها. وقال أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة المساعدة الإنمائية تعملان حالياً على محاكاة المساعدات المستقبلية مع وضع ثلاثة سيناريوهات في الاعتبار: (1) البلدان التي تحتفظ بالمساعدة الإنمائية الرسمية كحصة من الدخل القومي الإجمالي (أي بمتوسط 0.3%) (2) البلدان التي تحتفظ بنفس مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية (حوالي 195 بليون دولار) و (3) البلدان التي تزيد المساعدات الإنمائية الرسمية من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية. وفي الوقت الحالي، لا يوجد ما يشير إلى السيناريو الأكثر ترجيحاً، ولكن كل هذه السيناريوهات الثلاثة معقولة.

وفي إشارة إلى البيان المشترك الصادر عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 9 إبريل 2020، أكد السيد وارد على أن أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية يقرّون بالمساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها وسيلة مهمة لدعم الاستجابات الوطنية تجاه أزمة كورونا، وأنهم سيسعون إلى حماية ميزانيات المساعدات الإنمائية الرسمية. كما أكد على أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سوف تستمر في دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لحماية ميزانيات المساعدة والدفاع عن الحفاظ على الأقل على حصة التعليم في هذه الميزانيات.

السيدة باربرا مالينا، رئيسة قسم التعليم، اللجنة الألمانية لليونسكو

أبلغت السيدة مالينا اللجنة التوجيهية أن ألمانيا ستزيد من دعمها لتخفيف الآثار المترتبة من إغلاق المدارس على السكان الأكثر ضعفاً في لبنان والأردن وتركيا، من بين دول أخرى، وأن ألمانيا قدمت 25 مليون يورو إلى الشراكة العالمية للتعليم لمواجهة وباء كورونا من أصل 50 مليون يورو تعهدت بتقديمها في عام 2020.

يجب أن تشمل التدابير قصيرة المدى توفير الدعم للتعليم عن بعد والتعلم الرقمي مع التصدي في الوقت نفسه للتحدي المتمثل في الوصول المتساوي إلى فرص التعلم، والأمن الغذائي، والمياه، وتوفير المرافق الصحية، وتدابير النظافة الشخصية. ومن المنظور المتوسط المدى إلى المنظور الطويل المدى، يتعين علينا مع إعادة فتح المدارس أن نضمن إعادة التحاق كل المتعلمين بالمدارس وأن نعمل على زيادة النظافة الصحية وغير ذلك من التدابير الوقائية في المدارس. وينبغي دعم نظم التعليم لكي تصبح أكثر مرونة في مواجهة الأزمات، ولا سيما أن المؤسسات التعليمية تحتاج إلى تطوير قدراتها لضمان استمرار التعلم للجميع، بما في ذلك التخطيط التعليمي الذي يراعي الفوارق بين الجنسين، فضلاً عن تحسين الروابط بين الاستجابات الإنسانية قصيرة المدى والتعاون الإنمائي طويل المدى. وفي ختام حديثها، شددت السيدة مالينا على أهمية ضمان توفير التعليم الذي يؤدي إلى توظيف القطاعات الرئيسية المستدامة والمشاركة.

السيد جواكيم باكي، مدير وزارة التعليم والبحوث بالنرويج بالنيابة عن السيدة جيرد فوسن مديرة السياسات التعليمية بالوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي

من المرجح أن يضع هذا الوباء التمويل المحلي والدولي للتعليم على حد سواء تحت ضغوط متزايدة، وقد تنخفض أيضاً التحويلات المالية والدخول المتاحة للأسر. وعلى الرغم من هذه الخلفية السلبية فإن جانحة كورونا من الممكن أيضاً أن تتحول إلى فرصة لإعادة النظر في أفضل الطرق للعمل معاً كمجتمع لتعزيز الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ضمن أجندة العام 2030 الأوسع نطاقاً. ولا ينبغي لنا أن نتعامل مع التعليم باعتباره ضحية للوباء، بل كجزء من الحل.

ثم سلط ممثل النرويج الضوء على أهمية إظهار كيف يمكن للتعليم تخفيف الأثر السلبي لجانحة كورونا على قطاع الصحة وغيره من القطاعات الأخرى، من أجل إعطاء الأولوية للتعليم في حزم التمويل وفي صناديق الطوارئ المشتركة. علاوة على ذلك، فإن تحسين نظم تحصيل الضرائب ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ينطوي على إمكانية زيادة الإيرادات العامة في كثير من البلدان. والأهم من ذلك أننا بحاجة إلى التزام سياسي على أعلى

المستويات لجعل التعليم أولوية للموارد المحلية في وقت الأزمة هذا. ومن أجل المضي قدماً، يتعين على مجتمع التعليم الدولي أن يحافظ على نفس روح الإلحاح والتعاون التي شهدناها في الأشهر القليلة الماضية.

مناقشة

السيدة ماري آن بيرسونز، مستشارة السياسة الدولية بوزارة التعليم والتدريب، وحدة السياسات الاستراتيجية، بلجيكا

يتعين على مجتمع التعليم أن يعمل معاً من خلال المنصات والمنديات العالمية والإقليمية للتأكد من أننا جميعاً نخدم نفس الغرض، فهل ينبغي للجنة التوجيهية، باعتبارها المنصة السياسية الرسمية الوحيدة لخطة التعليم 2030، أن تضع تصوراً لاجتماع التعليم العالمي المقبل والذي من المقرر أن يكرس جهوده لتمويل التعليم في سياق التعافي من أزمة كورونا؟

السيد كوانغو كيم، الأمين العام للجنة الوطنية الكورية لليونسكو – كوريا

سوف يصبح التعلم عن بعد أمراً طبيعياً جديداً حتى بعد تجاوز الأزمة، وهو فرصة للنظر في إنشاء مراكز وطنية للتعليم عن بعد في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وكذلك مراكز إقليمية لدعم التعليم عن بعد تحت رعاية اليونسكو. ومن حيث حشد وتعبئة الموارد المحلية، تعمل جمهورية كوريا على زيادة الاستثمار في التعليم من خلال التنسيق القوي بين رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزراء التعليم والصحة والسيطرة على الأمراض والمالية والبرلمان، مع اعتبار التعليم أولوية للبلاد.

السيدة راشيدة شودري، المديرية التنفيذية لحملة التعليم الشعبي (CAMPE)

من أجل حشد التمويل المحلي للتعليم من الضروري أن يتم تشجيع الحكومات على تحصيل الضرائب، ووقف التدفقات غير المشروعة للأموال، وزيادة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإعطاء الأولوية للتعليم.

السيد سانتياجو فرنانديز دي سوتو، رئيس مكتب التعاون والشؤون الدولية، وزارة التربية والتعليم في كولومبيا

تعمل اللجنة التوجيهية الإقليمية المعنية بهدف التنمية المستدامة الرابع الخاص بالتعليم لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تطوير منصة افتراضية لجمع المعارف والأدوات والموارد والخبرات التي تنتجها الدول الأعضاء بغية معالجة أزمة جائحة كورونا وتيسير التبادل والتعاون التقني. وتعد المنطقة تقريراً لمتابعة التقدم المحرز في أجندة الهدف الرابع في التنمية المستدامة لعام 2030، يتضمن تحليلاً لتأثير وباء كورونا على الجهود والتوصيات الرامية إلى حماية الإنجازات. وستركز المنطقة على حشد الحلفاء من أجل إنشاء تحالف إقليمي للتعليم بهدف حشد موارد مالية وعينية أكبر تشجع على التعاون بين القطاعات والمؤسسات.

ملاحظات ختامية من السيدة ستيفانيا جيانيني، المديرية العامة المساعدة لشؤون التعليم في اليونسكو

أبلغت السيدة جيانيني اللجنة التوجيهية بأن الامانة العامة ستقوم - استناداً إلى هذا الاجتماع - بإعداد توصيات للمضي قدماً إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى في الشهر المقبل. علاوة على ذلك، سوف تصدر اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التعليم ورقة تعرض تسعة أفكار للعمل الجماعي في مجال التعليم والتعلم والمعرفة في عالم ما بعد جائحة كورونا. وسوف يدعو المفوضون الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والمواطنين إلى التعبئة من أجل حماية التعليم العام وتمويله، وإعادة تنشيط التضامن العالمي.

كذلك تأملت السيدة جيانيني في الزخم الذي خلفته أزمة جائحة كورونا والذي يتطلب قيادة سياسية وتعبئة من القاعدة الشعبية إلى كبار صناعات القرار لوضع التعليم على المسار الصحيح. وقالت إنها فرصة أيضاً لإعادة التفكير في هيكل اللجنة التوجيهية ووظائفها، بحيث تصبح قراراتها مركز برنامج "عقد العمل".